وزارة القوى العاملة والهجرة

اتفاقية عمل جماعية

إنه فى يوم الخميس الموافق ٢٠١٢/٥/١٠

تحت رعاية السيد الأستاذ وزير القوى العاملة والهجرة

تم إبرام هذه الاتفاقية بين كل من :

أولاً - شركة أسمنت أسيوط «ش. م. م» ، والكائن مقرها ٣ شارع عباس العقاد - مدينة نصر - القاهرة ، ويمثلها فى التوقيع على هذه الاتفاقية :

(أ) السيد/ سيرخيو ماوريسيو مينينديز ميدينا بصفته العضو المنتدب .

(ب) السيد/ وفيق عماد بشارة بصفته رئيس قطاع الموارد البشرية للشركة .

(ويشار إليها فى هذه الاتفاقية «بالشركة») . **(الطرف الأول)**

ثانيًا :

١ - النقابة العامة للعاملين بصناعات البناء والأخشاب وصنع مواد البناء ، ومقرها شارع عماد الدين - القاهرة ، ويمثلها فى التوقيع على هذه الاتفاقية :

(أ) السيد الأستاذ/ عبد المنعم إبراهيم الجمل بصفته رئيس النقابة العامة .

(ب) السيد الأستاذ/ أيمن عبد العزيز عبد الله بصفته المستشار القانونى للنقابة العامة .

٢ - اللجنة النقابية للعاملين بشركة أسمنت أسيوط ، ويمثلها فى التوقيع على هذه الاتفاقية :

(أ) السيد الأستاذ/ عبد الناصر بكر بصفته الأمين العام المساعد للنقابة ورئيس اللجنة النقابية للعاملين بالشركة والأمين العام المساعد بالنقابة العامة .

(ب) السيد المهندس/ سيد محمد إبراهيم بصفته نائب رئيس اللجنة .

(جـ) السيد الأستاذ/ محمد محمد عبد الجليل - أمينًا عامًا .

(د) السيد الأستاذ/ عماد الدين عبد الحافظ - أمين الصندوق .

(هـ) السيد/ على محمد يحيى - عضوًا .

(ويشار إليهم فى هذه الاتفاقية بالنقابة العامة واللجنة النقابية بالشركة) .

(الطرف الثانى)

تمهيد

الشـــركة الطـــرف الأول هى شـــركة مساهمـــة مصريـــة خاضعـة لأحـكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ الصادر بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة واللائحة التنفيذية الخاصة بهذا القانون وتعديلاتها .

وحيث ترغب إدارة الشركة بحث المطالب المشروعة للعمال واستجابة من الشركة لإجـراءات المفاوضـة الجماعيـة بخصوص الطلب المقدم من النقابة العامة للعاملين بصناعات البناء والأخشاب ، ومطالبة اللجنة النقابية للعاملين بالشركة بصرف نصيب العمال فى أرباح الشركة وكافة الاحتياطيات الأخرى ،

وحيث اتفق الطرفان من خلال عدة جلسات بتلك المفاوضة الجماعية وكذلك الاجتماع الذى تم بمقـر النقابـة العامة للعاملين بمواد البناء والأخشاب على التوصل إلى حل ودى لا يخل بحقوق العمال أو الشركة ، الأمر الذى أدى إلى التوصل إلى اتفاقية عمل جماعية طبقـاً لأحـكام البـاب الثالث من الكتاب الرابـع من قانـون العمل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وذلك لتدعيم التعاون المتبادل بين الطرفين من أجل صالح العاملين والإنتاج والحفاظ على بيئة العمل المثالية ،

وبتوافر الأهلية القانونية للتعاقد والتصرف لكلا الطرفين وحيث التقت إرادة الأطراف فقد أفرغا اتفاقهما فى البنود الآتية :

(البند الأول)

يعتبر التمهيد السابق جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية ومكملاً لها .

(البند الثانى)

الأرباح

حيث إن الشركة تقوم بتطبيق أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ دون إخلال وأن الجمعية العمومية للشركة لم تقم بتوزيع أرباح أو حصص من الأرباح على المساهمين وبالتالى على العاملين طوال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١١ وهو ما يتفق مع نص المادة (٤١) من القانون ، إلا أن الطرفين ووصولاً لرأب النزاع وحرصًا على استمرار العمل بالشركة على النحو الأمثل فقد اتفق الطرفان على أن تقوم الشركة بتوزيع حصة من الأرباح بقيمة ٦١١٥٨٧٨٩ جنيهًا مصريًا (واحد وستون مليونًا ومائة وثمانية وخمسون ألفًا وسبعمائة وتسعة وثمانون جنيهًا مصريًا فقط لا غير) وهو ما يمثل الحد الأقصى المستحق للعمال قانونًا (إجمالى الأجور السنوية) من الأرباح التى سوف تكون ثابتة فى ميزانية الشركة عن العام المالى ٢٠١٢ (أرباح العام ومما تتضمنه من احتياطيات أخرى) على ضوء قرار مجلس الإدارة الصادر فى ٢٠١٢/٥/٨ ، على أن يتم إصدار قرار من الجمعية العمومية العادية للشركة فى حينه بتوزيع الأرباح واعتماد حصة العاملين منها طبقًا لما هو مدون بهذه الاتفاقية ،

وحيث إن الشركة حاليًا تواجه مشكلة فى السيولة المتوفرة بالشركة ورغبة منها فى تحقيق رغبة العمال وسداد حصة الأرباح المتفق عليها ،

فقد اتفق الأطراف على أن يتم توزيع هذه الحصة من الأرباح على العاملين على دفعتين متساويتين ، تصرف الدفعة الأولى خلال شهر مايو ٢٠١٢ وعلى أن يتم صرف الدفعة الثانية خلال مايو ٢٠١٣

هذا وقد اتفق الطرفان على أن مبلغ ٦١١٥٨٧٨٩ جنيهًا مصريًا (واحد وستون مليونًا ومائة وثمانية وخمسون ألفًا وسبعمائة وتسعة وثمانون جنيهًا مصريًا فقط لا غير) المذكور هو ما يمثل إجمالى أجور العمال بالشركة لمدة عام كامل (١٢ شهراً على أساس الأجر الشامل المكون من الأجر الأساسى والعلاوات) طبقًا للأجر الشهرى للعاملين فى أبريل ٢٠١٢ وللمسمى الوظيفى لكل عامل وفقًا للطريقة الثابتة بهذه الاتفاقية .

(البند الثالث)

اتفق الأطراف على توزيع الأرباح على العاملين طبقًا لأجر كل عامل محسوبة على أساس مدة خدمته بالشركة على النحو التالى :

(أ) العاملون المعينون بالشركة قبل ٢٠٠٤/١/١ وما زالوا مستمرين بالخدمة حتى ما بعد بداية عام ٢٠١٢ بنسبة تساوى (١٠٠٪) من حصة العامل من الأرباح .

(ب) بالنسبة للعاملين المعينين بالشركة بعد ٢٠٠٤/١/١ وما زالوا مستمرين بالخدمة حتى ما بعد بداية ٢٠١٢ فإنهم يستحقوا نسبة تساوى مدة الخدمة مضروبة فى (١٠٠٪) من حصة العامل فى الأرباح .

سيتم إعادة توزيع ما يتبقى من المبلغ المذكور وفقًا لذات الطريقة سالفة الذكر إلى أن يتم توزيع كامل مبلغ الأرباح على العاملين .

استثناءً من القواعد السابقة ومراعاة لظروف السيولة المالية الحالية للشركة وحيث إن جميع المديرين قد سبق وأن تقاضوا المكافأة السنوية الخاصة بكل منهم فى شهر أبريل من عام ٢٠١٢ وبالتالى فقد اتفق الأطراف على تأجيل سداد جزء من حصة كل مدير من الأرباح تساوى ما تقاضاه كمكافأة سنوية عن عام ٢٠١٢ على أن يضاف ما تم تأجيله إلى الدفعة الثانية المستحقة له فى مايو ٢٠١٣

كما اتفق الطرفان بأنه خلال عام ٢٠١٤ أن الشركة سوف تقوم بتوزيع حصة من الأرباح على العاملين بما لا يقل عن أجر شهرين كحصة للعاملين من الأرباح عن عام ٢٠١٣

(البند الرابع)

من المتفق عليه أن العمالة المعينة قبل ٢٠٠٤/١/١ لن يتم سداد حصة لهم من الأرباح بمبلغ أقل من ٢٠ ألف جنيه فى حين أن العمالة المعينة بعد ذات التاريخ فسوف يتم سداد الأرباح لهم طبقًا للطريقة الموضحة بالبند عاليه وفى حالة كون حصة أى عامل من الأرباح تقل عن مبلغ ٢٠ ألف جنيه سوف يتم رفع الحصة المستحقة له إلى مبلغ يساوى النسبة المستحقة له طبقًا لطريقة التوزيع بعاليه مضروبة فى مبلغ ٢٠ ألف جنيه أيهما أعلى .

(البند الخامس)

قرارات الشركة

يقر الطرفان بأن تقوم الشركة باتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ مضمون هذه الاتفاقية وما يستتبع صدور قرارات من مجلس الإدارة أو الجمعية العامة العادية للشركة على أن تشمل المبالغ التى يتم سدادها بموجب هذه الاتفاقية أى قرار توزيع حصص من الأرباح يصدر عن الجمعية العمومية عن عام ٢٠١٢

(البند السادس)

التطبيق

اتفق الطرفان على الالتزام بنصوص هذه الاتفاقية وبعدم قيام أى طرف منهما بالتنصل بشكل أو بآخر من التزاماته بتطبيق بنود هذه الاتفاقية . الأمر الذى قد يكون من شأنه فسخ هذه الاتفاقية والإضرار بمصالح كافة الأطراف . ولما كان الطرف الثانى يمثل كافة العاملين المتواجدين بالشركة وقت توقيع هذه الاتفاقية لذلك فقط اتفق الطرفان على أن يتنازل الطرف الثانى عن طلب المفاوضة الجماعية الخاصة بموضوع المطالبة بحصة العاملين فى الأرباح عن الفترة من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١١ والمقدم بمعرفة اللجنة النقابية والذى تم إحالته إلى الوساطة طبقًا لنصوص قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وأن يقوم الطرف الثانى بإخطار وزارة القوى العاملة والهجرة والوسيط المعين لحل النزاع بالتنازل طبقًا لما توصل إليه بموجب أحكام هذه الاتفاقية . وكذلك التنازل عن الدعوى رقم ١٥٩١ لسنة ٢٠٠٦ والمقامة بمعرفة النقابة العامة والمتداول جلساتها أمام محكمة شمال القاهرة الابتدائية .

(البند السابع)

إبراء ذمة

يتنازل الطرف الثانى بموجب أحكام هذه الاتفاقية عن الرجوع على الشركة بأى شكوى أو مطالبة أو دعوى أو حق أو تحكيم أو وساطة نشأ أو قد ينشأ حاليًا أو مستقبلاً ويتعلق بشكل مباشر أو غير مباشر بتوزيع الأرباح عن الفترة موضوع هذه الاتفاقية .

(البند الثامن)

مدة الاتفاقية

طبقًا لنص المادة (١٥٥) من قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ فإن هذه الاتفاقية تسرى لمدة ثلاث سنوات على أن يلتزم الأطراف بالبدء فى المفاوضات لتجديد هذه الاتفاقية طبقًا للقانون خلال الثلاثة أشهر السابقة على انتهاء مدة الاتفاقية .

(البند التاسع)

النشر والإيداع

حررت هذه الاتفاقية من ثمانى نسخ بيد كل طرف نسخة للعمل بها وتسلم صورة منها للإدارة المختصة باتفاقيات العمل الجماعية بوزارة القوى العاملة والهجرة لاتخاذ الإجراءات المنصوص عليها فى قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ فى شأن الإيداع والقيد والنشر بالوقائع المصرية على نفقة الشركة .

الطرف الأول :

شركة أسمنت أسيوط

١ - السيد / **سيرخيو ماوريسيو مينينديز ميدينا** بصفته العضو المنتدب

التوقيع : .....

٢ - السيد / **وفيق عماد بشارة** بصفته رئيس قطاع الموارد البشرية للشركة

التوقيع : .....

الطرف الثانى :

١ - النقابة العامة للعاملين بصناعات البناء والأخشاب وصنع مواد البناء

(أ) السيد الأستاذ/ **عبد المنعم إبراهيم الجمل** بصفته رئيس النقابة العامة

التوقيع : .....

(ب) السيد الأستاذ/ **أيمن عبد العزيز عبد الله** بصفته المستشار القانونى للنقابة العامة

التوقيع : .....

٢ - اللجنة النقابية للعاملين بشركة أسمنت أسيوط

(أ) السيد الأستاذ/ **عبد الناصر بكر** بصفته الأمين العام المساعد للنقابة ورئيس اللجنة النقابية للعاملين بالشركة والأمين العام المساعد بالنقابة العامة

التوقيع : .....

(ب) السيد المهندس/ **سيد محمد إبراهيم** بصفته نائب رئيس اللجنة

التوقيع : .....

(جـ) السيد الأستاذ/ **محمد محمد عبد الجليل** أمين عام

التوقيع : .....

(د) السيد الأستاذ/ **عماد الدين عبد الحافظ** أمين الصندوق

التوقيع : .....

(هـ) السيد/ **على محمد يحيى** عضواً

التوقيع : .....

إقـــــرار

أقر أنا الموقع أدناه ..... سركى رقم .....

وأعمل بوظيفة .....

بأنى قد استلمت الدفعـــة الأولى من حصتـــى فى أربـــاح شـــركة أسمنت أسيوط كما هو مدون فى اتفـــاقيـــة العمـــل الجماعيـــة المؤرخـــة ٢٠١٢/٥/١٠ والمتضمنة حصة من أرباح عام ٢٠١٢ وكافة أرباح السنوات السابقة وذلك بمبلغ ..... جنيه مصرى طبقًا لطريقة توزيع الأرباح الثابتة بالاتفاقية وأنه لا يجوز لى الرجوع حاليًا أو مستقبلاً على الشركة بأى مطالبة أخرى خاصة باستلام الدفعة الأولى من الأرباح على أن أقوم بتوقيع مخالصة نهائية فور حصولى على الجزء المتبقى (الدفعة الثانية) فى مايو ٢٠١٣ والتى تمثل باقى حصتى من الأرباح وإبراء ذمة الشركة من ذلك .

المقر بما فيه

الاســم / .....

التوقيع : .....

التاريخ / /